

الدورة 65 للجنة وضع المرأة CSW نيويورك حول موضوع

”المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة، وكذلك القضاء على العنف لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وجميع الفتيات“

نشاط موازي تنظمه المملكة المغربية
حول

«التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات : آلية لمشاركتهن الكاملة والفعالة في الحياة العامة والقضاء على العنف ضدهن»

15:00 - 17:00 توقيت المملكة المغربية (GMT +1)

الخميس 18 مارس 2021

10:00-12:00 التوقيت الشرقي-الولايات المتحدة وكندا (GMT-5:00)

للتسجيل والمشاركة: https://unwomen.zoom.us/webinar/register/WN_9B5q6og7QAK-7Bf6nLkdSw

مذكرة مفاهيمية

الجهة المنظمة: وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، المملكة المغربية
بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المنطقة المغربية/ UN Women.

السياق

يواصل المجتمع الدولي تعزيز مسار دعم المساواة بين الجنسين منذ 1995 باعتباره شرطا أساسيا في تحقيق التنمية الشاملة. وقد تم تجديد هذا الالتزام في عام 2015 مع اعتماد أهداف التنمية المستدامة في إطار أجندة 2030، لا سيما الهدف الخامس بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

وفي خضم التطور الحاصل على مستوى الوعي بالنهوض بقضية المرأة بشكل عام، أصبح التحدي المتمثل في التمكين الاقتصادي للمرأة يعتبر رافعة حاسمة لحماية وتعزيز حقوق النساء على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشرطا ضروريا لتمتع النساء والفتيات بالمواطنة الكاملة والمساواة.

وكنتيجة للترافعات والجهود التي يبذلها مختلف الشركاء في الحكومات والمجتمع المدني، أصبحت مسألة التمكين الاقتصادي للنساء تعتبر مطلبا أساسيا لأي مسار تنموي وركيزة استراتيجية للسياسات والاستراتيجيات والبرامج العمومية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتمثل هذه الجهود في بعدين: الأول هو البعد القانوني، يتجسد في الإصلاح الدستوري والالتزام بجميع مواثيق وصكوك حقوق الإنسان، أما الثاني يخص البعد السياسي الذي يتمثل في اعتماد سياسات واستراتيجيات تنموية تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والمشاركة الكاملة للنساء في الحياة العامة من خلال تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.

في هذا السياق، أعادت المملكة المغربية في إطار التزاماتها الدستورية والدولية، التأكيد على التزامها بمواصلة تعزيز الاندماج الاقتصادي الوطني للنساء، من خلال وضع هذه القضية كأولوية عبر تكريس المحور الاستراتيجي الأول للخطة الحكومية للمساواة الثانية «إكرام 2» 2017-2021 من أجل «تقوية فرص عمل النساء وتمكينهن اقتصاديا» وكذا التزام الحكومة المغربية بإعداد برنامج وطني مندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 (برنامج مغرب-التمكين) والذي تم اعتماده من طرف اللجنة الوزارية للمساواة سنة 2020.

وبالنظر إلى عرضانية التمكين الاقتصادي للنساء، فقد تم وضع برنامج مغرب-التمكين كإطار مرجعي مبني على أساس مقارنة شمولية ورؤية مشتركة وشاملة ومنسجمة تستند على الالتقاءية والتنسيق بين القطاعات مع كافة الشركاء المباشرين وغير المباشرين في هذا المجال.

ووعيا منها بالتحدي القائم، فإن وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، باعتبارها القطاع الوزاري المسؤول عن قيادة هذا البرنامج، فقد عملت على التخطيط لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء من خلال الالتقاءية والتكامل وتنسيق إجراءات مختلف الجهات الفاعلة الوطنية، وذلك لوضع التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في الحوارات والبرامج والقرارات الاقتصادية، بهدف تحسين عمل النساء وتمكينهن اقتصاديا.

ويرتكز برنامج مغرب التمكين على ثلاثة محاور استراتيجية رئيسية («الولوج إلى الفرص الاقتصادية»، «التربية والتكوين» و «بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء، وحماية وتحسين حقوقهن») مترابطة ومتكاملة تشمل التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات والقضاء على العنف ضدهن.

أهداف النشاط الموازي

تنظم وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة بالمملكة المغربية هذا النشاط الموازي من أجل تقديم وتقاسم المستجدات الاستراتيجية بالمملكة المغربية في مجال التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات ومكافحة العنف ضدهن، كما سيشكل النشاط فرصة لتبادل الممارسات الفضلى للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات من أجل الانفتاح على البرامج والسياسات المعتمدة.

ويستهدف هذا النشاط الموازي كذلك، رصد التقدم المحرز وتقديم توصيات للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك التي تتعلق بالتحديات الراهنة المتعلقة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد19.

كما يسعى إلى التركيز بشكل خاص على الروابط القائمة بين التمكين الاقتصادي وتعزيز الحقوق الإنسانية للمرأة كمدخل أساسي للقضاء على العنصرية التي قد تمس النساء (العنف والتمييز وعدم المساواة، إلخ).

وسيشكل هذا النشاط فرصة لتقييم وتحليل مختلف المساهمات والبرامج في مجال تعزيز الحقوق الاقتصادية للنساء والفتيات، وكذلك دور الإنتاج العلمي والفكري في تغيير التمثيلات والصور النمطية المرتبطة بمشاركة النساء إلى جانب الرجال في الحياة الاقتصادية، وأهمية البحث العلمي في التحليل وتوافر البيانات والولوج إلى المعلومات.

وسيوفر أيضًا فرصة مناسبة لتملك آليات التصدي لدى الدول وتبادل استراتيجيات المستجيبة لمختلف الآثار الاقتصادية لوباء كوفيد19 - على الوضع الاقتصادي للنساء والفتيات وعلى تمتعهن بالحقوق الاجتماعية، وخاصة الصحة والتعليم للنساء والفتيات في وضعية صعبة.

أخيرًا، سيتم التركيز على الولوج إلى الرقمنة ووسائل الاتصال والتكنولوجيات باعتبارها جوانب مهمة تساهم في تمكين النساء والفتيات في ظل التغيير الذي يشهده العالم، وإثارة القضايا والتحديات حول الحاجة إلى تعزيز وتقوية قدرات النساء والفتيات من حيث الوصول إلى هذه التقنيات الجديدة وتملكها، واستثمارها بشكل فعال في تعزيز حقوقهن، لا سيما فيما يتعلق بالتمكين والوصول إلى الفرص الاقتصادية.

النتائج المنتظرة من النشاط الموازي

- تبادل الاستراتيجيات والبرامج والتجارب الوطنية والدولية الناجحة والممارسات الجيدة في مجال التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وتأثيرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات
- مناقشة دور وأدوات التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وأثرها على التمتع بالمساواة والحد من أشكال الهشاشة المختلفة
- تسليط الضوء على دور التمكين في تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والفتيات
- مناقشة سبل رفع نسبة مشاركة النساء في النمو الاقتصادي والتنمية
- إثراء النقاش حول دور التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في تحسين الدخل والمستوى المعيشي للأسر
- مناقشة مختلف الفرص والتحديات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء وكيفية التعامل مع تأثير أزمة كوفيد19 الحالية
- تقييم دور البحث العلمي والتقنيات الحديثة والرقمنة في مواجهة التحديات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة
- تسليط الضوء على المبادرات المبتكرة لتعزيز مشاركة النساء في التمكين الاقتصادي والمقاولة النسائية
- اقتراح إجراءات ملموسة وفعالة للاستجابة وتعزيز إدماج النساء في القطاع الاقتصادي على المستويات المحلية والجهوية والوطنية.

المشاركون والشركاء

- كبار المسؤولين ممثلو الآليات المؤسسية الوطنية والآليات المعنية بشؤون المرأة من أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا
- وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الناشطة في مجال حقوق المرأة
- الجامعات ومراكز البحث والخبراء الناشطون في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة والفتاة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

اللغات المستعملة

- ستتم المداخلات باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية. وسيتم توفير الترجمة الفورية للغات الثلاث